فهرس مقياس المالية العامة:

تعريف المالية العامة ومكانتها في النظرية الاقتصادية

أ) التعريف ومجالات الدراسة.

ب) تطور المالية العامة من الحرب العالمية الأولى حتى يومنا هذا

لمالية العامة والنظرية الاقتصادية المالية العامة والتزام الحكومة

أ) المبادئ الرئيسية لقانون الموازنة (الوحدة ، السنوية ، الشمولية ، التخصص ،التوازن)

ب) الديون المباشرة الإلزامية: النظام الضريبي: طبيعة الديون المباشرة الإلزامية ، والمبادئ الأساسية للضرائب ، والتقنيات الضريبية ، وفئات الديون المباشرة

ج) حدود الدين المباشر الإلزامي (حدود فعالية الدين المباشر الإلزامي والأخرى المرتبطة بشرعية الدين المباشر: منحنى(LAFFER)

ثالثاً– مكونات المالية العامة وإجراءات تنفيذ النفقات والإيرادات

أ) المكونات الأربعة: الإنفاق والإيرادات والتوازن والديون

ب) قواعد تنفيذ المصروفات والإيرادات

رابعاً) العجز والدين العام

أ) مفاهيم وديناميات الدين العام

ب) تحديات الدين العام

الفصل الأول تعريف المالية العامة ومكانتها في النظرية الاقتصادية

أ) التعريف ومجالات الدراسة.

ب) تطور المالية العامة من الحرب العالمية الأولى حتى يومنا هذا (المالية العامة والنظرية الاقتصادية)

أ) التعريف ومجالات الدراسة

المالية العامة هي دراسة القواعد والعمليات المتعلقة بالأموال العامة. وفقًا للمعيار العضوي ، يمكن أيضًا عرض المالية العامة على أنها مجموعة القواعد التي تحكم الشؤون المالية للدولة والمجتمعات المحلية ومنظمات الضمان الاجتماعي والمؤسسات العامة وجميع الأشخاص الاعتباريين الآخرين الذين يحكمهم القانون العام. هذا مجال على مفترق طرق قانون الضرائب والقانون الدستوري والمحاسبة العامة. المالية العامة هي جزء من العلوم الاجتماعية ولها هدف من دراسة الظاهرة المالية العامة ككل: الموارد ، والرسوم ، والخزانة ، وإجراءات الميزانية والمحاسبة ، وسياسة الميزانية ، وأطرافها الرئيسية هم الدول ، والمجموعات الإقليمية ، والشركات والمؤسسات العامة ، وكذلك المنظمات الاجتماعية والدولية. في قطاع المالية العامة ، يتعلق التمويل العام بتمويل وميزانية ومحاسبة الولايات والسلطات المحلية الأخرى (المناطق والإدارات والبلديات). في معظم البلدان ، المؤسسة المركزية في شؤون المالية العامة هي وزارة المالية ، والبنوك المركزية ، والمنظمات شبه الحكومية (مثل الضمان الاجتماعي ، والخدمات العامة غير الممنوحة للقطاع الخاص ، وما إلى ذلك).

تتكون المالية العامة من جميع الإيرادات والنفقات الحكومية .(APU) وتشمل هذه الإدارات العامة المركزية (APUC)والإدارات العامة المحلية (APUL) وإدارات الضمان الاجتماعي.(ASSO)

APUC (1هي الدولة ومختلف هيئات الإدارة المركزية (ODAC) ، التي تجمع المؤسسات التي تمول إجراءاتها جزئيًا من قبل الدولة (من خلال تخصيص الضرائب أو الإعانات). تؤدي هذه المؤسسة وظائف مختلفة ، ولا سيما الخدمات العامة العامة (مثل مراكز البحوث) ، والتعليم والتعليم العالي ، والشؤون الاقتصادية (مؤسسات البحث عن عمل) والحماية الاجتماعية (صندوق التوظيف المساعدة السكنية) ، الصحة ، إلخ.

تجمع بين الجماعات المحليةAPUL ومختلف الهيئات الحكومية المحلية (ODAL) تتكون السلطات المحلية من الجماعات المحلية (البلديات والولايات وغيرها). أما بالنسبة لـ ODAL ، فهذه مؤسسات عامة تعمل محليًا (المدارس الثانوية ، الكليات ، غرفة التجارة ، إلخ.

تشمل منظمات الضمان الاجتماعي خطط التأمين الاجتماعي ، والمنظمات التي تساعد في تمويل الضمان الاجتماعي (صناديق احتياطي التقاعد) ، والمرافق الصحية في الحسابات السيادية ، يكون للمنظمات والمؤسسات التابعة للإدارات العامة نشاط غير سوقي أو نشاط سوقي تغطي إيراداته أقل من 50٪ من تكاليف إنتاجها. وبالتالي ، لا تشمل وحدات APU المؤسسات العامة أو المؤسسات العامة التي تغطي أنشطتها التجارية أكثر من نصف تكاليف إنتاجها) باستثناء.(ETO)

الإيرادات والنفقات العامة هي وسيلة تدخل من قبل الدولة (الإدارات العامة) في الاقتصاد والمجتمع ، بالإضافة إلى طرق أخرى مثل القوانين واللوائح أو السيطرة على المؤسسات العامة.

ب) تطور المالية العامة من الحرب العالمية الأولى حتى يومنا هذا (المالية العامة والنظرية الاقتصادية)

في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، هيمن التفكير الليبرالي على التيار السائد للاقتصاديين الكلاسيكيين (Walras)، Marschal، Pareto، Sayإلخ .(إنهم يثقون في آليات السعر (اليد الخفية) لإبقاء الأسواق في حالة توازن بعد الاضطرابات (الصدمات) التي تؤثر على الأسواق ، وبالتالي ، يجب على الدولة أن تسمح لآليات السوق باللعب. يجب أن تكون راضية عن إنفاذ حقوق الملكية من خلال ضمان أمن الممتلكات والأشخاص (دور الحد الأدنى). بدون حقوق الملكية ، لا يتم ضمان تقسيم العمل أو إعاقته، وبالتالي فإن تدخل الدولة له ما يبرره إذا كان الأمر يتعلق بتعزيز التجارة الحرة والمنافسة وتصحيح إخفاقات السوق (بمعنى تحسين نتائج السوق) ، من خلال مجابهة السلطات لكل الاحتكارات ، وهذ بتصحيح الأنشطة الخاصة التي تولد أنشطة خارجية سلبية (ضرائب ضد الملوثين وما إلى ذلك) ، وتزويدهم بالخدمات والخدمات الأساسية مثل الإدارة العامة والدفاع والعدالة والتعليم . يتوافق هذا المفهوم للدولة الدنيا مع ما يسمى دولة الدرك لتسليط الضوء على وظائفها السيادية. الإنفاق العام هو نفقات الدولة المركزية. يتوافق معظم الإنفاق العام مع الخدمات الأساسية (أمن السلع والأشخاص) وعبء الديون. في القرن التاسع عشر ، تم طرح مبادئ التمويل ، وخاصة لمنع تمويل الدولة من الإضرار بالأنشطة الخاصة الفردية. هذه المبادئ الكلاسيكية للخلافات العامة هي كما يلي

يجب أن يقتصر الإنفاق العام على ما هو ضروري للغاية. ينبع هذا المبدأ من مفهوم الحالة الدنيا. بقدر ما يتم تمويل النفقات العادية (أي النفقات الجارية أو نفقات التشغيل) بواسطة الضريبة ، يجب أن يساعد هذا المبدأ في الحد من العبء الضريبي.

يجب أن تكون الضريبة خفيفة قدر الإمكان ومحايدة. وتتمثل مهمتها في تزويد الدولة بالموارد اللازمة لتمويل نفقاتها. في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي ، ليس للضريبة وظيفة اقتصادية أو اجتماعية. نحن لا نرى الضريبة كأداة يمكن أن تؤثر على خيارات تخصيص الموارد للأفراد ، أو استقرار النشاط الاقتصادي أو إعادة توزيع الدخل. بالإضافة إلى ذلك ، يجب أن تولد الضريبة أقل دافع ضرائب ممكن. يجب أن تسعى الدولة إلى تأمين أدنى عائد ضريبي ممكن (مبلغ مرتفع من الإيرادات الضريبية) عن طريق خلق أقل تشويه ممكن بين الأسعار والمكافأة التي يتم تحديدها في الأسواق.

يجب الوصول إلى الرصيد كل عام ، ويجب حجز اللجوء إلى الاقتراض لظروف استثنائية. لاحترام هذا المبدأ ، تحدد الدولة إنفاقها مسبقًا ثم تحدد الإيرادات اللازمة لتغطية النفقات. ولذلك يجب تغطية النفقات العادية من الإيرادات الضريبية. إذا كانت الدولة لديها فائض في الميزانية ، فذلك لأنها فرضت الكثير من الضرائب على الوكلاء الاقتصاديين الخاصين. أما بالنسبة لرفض العجز ، فيشير ذلك إلى أن الإنفاق الحكومي لا يعتبر منتجًا ، وبالتالي لا يدر دخلًا إضافيًا في المستقبل. هذا تفسير مثير للجدل. في نماذج النمو الداخلي ، يزيد الإنفاق العام من إنتاجية القطاع الخاص. في الحركة الكلاسيكية والكلاسيكية ، لا نفكر في العجز كوسيلة لتحقيق الاستقرار في النشاط الاقتصادي. وأخيرًا ، فإن رفض العجز يعتمد أيضًا على عواقب تمويله. العجز يعني أن الإنفاق يتجاوز الإيرادات. لتصحيح ذلك ، هناك ثلاث طرق تسمى أيضًا طرق التمويل

(1)فرض الضريبة ،

(2)يخلق المال ،

(3)الاقتراض.

هذه الاحتمالات الثلاثة لا تؤدي بالضرورة إلى مواقف مثيرة للقلق ما لم تتراكم حالات العجز كل عام ، ويؤدي الإفراط في المديونية إلى صعوبة اللجوء إلى كل من هذه الخيارات. أولاً ، يمكن أن تكون الزيادة في الضرائب غير محدودة. علاوة على ذلك ، في الفكر الكلاسيكي ، يستبعده المبدأ الثاني للمالية العامة. ثانيًا ، يمكن أن يؤدي استخدام التمويل غير التقليدي إلى تضخم مفرط عندما يُقصد منه دفع نفقات عامة سريعة النمو. ومع ذلك ، فإن الآثار التضخمية للخلق ليست واضحة للغاية عندما يكون العجز المالي محدودًا أو عندما يتباطأ النشاط الاقتصادي بشكل حاد. وأخيرا ، فإن اللجوء إلى إصدار الدين ليس غير محدود ، لأنه عندما يزداد دين الدولة بشكل مستمر ، ستواجه هذه الدولة في وقت لاحق صعوبات في إقناع المقرضين بأنها قادرة على سدادها. . سيضطر بعد ذلك إلى الاقتراض بأسعار فائدة أعلى بشكل متزايد ، مما سيزيد من عبء دينه. في الممارسة العملية

، يتم احترام مبدأ التوازن في العديد من الدول بمزيد من المصداقية يجب حجز اللجوء إلى الاقتراض في ظروف استثنائية. هذا المبدأ هو نتيجة طبيعية للمبدأ السابق ، يجب على الدولة الاقتراض فقط لتمويل النفقات الاستثنائية ، والتي تتطلب التعبئة السريعة لموارد إضافية كبيرة ، على سبيل المثال في أوقات الحرب أو لحظات الكوارث الطبيعية. في هذه الحالة ، ليس من المرغوب فيه أو من الممكن اللجوء إلى الضرائب (سيكون مرتفعًا جدًا والوقت الذي يستغرقه تحصيل الإيرادات الضريبية سيكون طويلًا جدًا) ، حتى إذا أدت النزاعات إلى زيادة حادة في الإنفاق من قبل الحكومة.

تصور المالية العامة منذ عام 1914.

تضاعفت حصة الإنفاق العام بين عامي 1914 و 1919 في الناتج المحلي الإجمالي ، وكان على الدول أن تواجه العواقب الاقتصادية والاجتماعية للحرب حيث كان من الضروري تلبية العديد من الاحتياجات اقتصاديًا (إعادة الإعمار) ومن حيث الاجتماعية (معاشات للمعوقين الحرب ورعاية الجرحى و). من ناحية أخرى ، كانت هناك أيضًا خطط ضرورية لتعزيز الاستهلاك والأشغال العامة الرئيسية وإصلاح النظام الاقتصادي (مثل الصفقة الجديدة) لاستعادة الثقة والتعامل مع مختلف المشاكل المرتبطة بتباطؤ النشاط الاقتصادي. (انخفاض الإنتاج ، زيادة البطالة ، تبني إجراءات تجارية تقييدية ، إلخ). سيتطور مفهوم دور الدولة بعد ذلك خلال سنوات الاكتئاب (1930) ، وينتشر التدخل ، مدفوعًا بحقيقة أن آليات السوق ليست كافية لإخراج البلاد من الأزمة وبالتالي بحاجة إلى دعم (أو حتى توجيه) الاقتصاد ومساعدة الأشخاص الذين تم استبعادهم (الإفلاس والبطالة وما إلى ذلك). حتى عام 1973 ، وهي فترة اتسمت بالنمو القوي والفوائض المالية (الثلاثينات المجيدة) ، تدخلت الدولة بشكل أكبر في الاقتصاد في المجتمع بالنظر إلى الحاجة إلى إعادة البناء الاقتصادي (التي ولدت الاحتكارات الطبيعية (هيمنة الأفكار الكينزية) وولادة النظام الاجتماعي ، الأمر الذي لم يؤد في الواقع إلى زيادة كبيرة في الإنفاق في الناتج المحلي الإجمالي بسبب النمو الاقتصادي القوي وانخفاض معدل البطالة (مساهمة قوية في الميزانية خلال هذه الفترة ، كانت العجوزات صغيرة ، نتج عنها عجز صغير ، هذه الفترة تريح الأفكار الكينزية التي جلبت تبريرًا لتدخل الدولة الذي أعطى دورًا نشطًا للسياسات الاقتصادية الاقتصادية للحكومة ووظيفتها لتحقيق الاستقرار. يمكن أن يكون الاقتصاد في حالة توازن (العرض العالمي للسلع = الطلب السلع بشكل عام ، حتى لو كانت هناك بطالة كبيرة وطاقة إنتاجية غير مستخدمة إلى حد كبير (إمكانية توازن العمالة الناقصة بسبب عدم كفاية الطلب العالمي المبرمج من قبل المنتجين (سوف يتم تعديل العرض عند الطلب تدريجيًا ، إذا كان هذا ضعيفًا ، لن يستخدم المنتجون جميع الموارد المتاحة من حيث العمالة ورأس المال) ، مما يعطي بالتالي أولوية للبعد الكامل للتدخل عندما آليات السوق لا تسمح بتحقيق العمالة الكاملة ، خاصة في أوقات الأزمات. تتدخل الدولة في

الحياة الاقتصادية بمختلف الوسائل ، لا سيما من خلال إسناد الإعانة أو الإعفاء الضريبي للشركات ، والواقع أن العلاقة بين المالية العامة والاقتصاد تبدو كظاهرة عالمية ، ربما تكون أكثر لا يزال ضيقًا في البلدان النامية ، فإن عمل السلطات العامة هو الأكثر تحديدًا نظرًا لضعف القطاع الخاص ، والذي يتميز بعدم كفاية عام في ريادة الأعمال والمدخرات ورأس المال ، وبالتالي ، فإن تدخل الدولة أكثر وضوحا ، في هذه البلدان ، ضرورة.

هذه الفترة هي أيضًا الفترة التي تتطور فيها أنظمة الضمان الاجتماعي ، وبالتالي تشير إلى ظهور الرفاهية التي أثرت تدريجيًا على زيادة الإنفاق الاجتماعي في الإنفاق العام. ومع ذلك ، خلال السبعينيات ، ستصبح إجراءات التحفيز المعتمدة غير مناسبة في سياق الانفتاح على تفضيل واردات السلع وارتفاع الأسعار المحلية بسبب فقدان القدرة التنافسية وانخفاض الصادرات. والنتيجة هي اختلالات تضاف إلى اختلالات الميزانية. من هذا التجديد النظري ، نتج عن عمل (Musgrave -1956 أن تدخل الدولة يتمثل في تحقيق ثلاث وظائف رئيسية: تخصيص الموارد (تصحيح إخفاقات آليات السوق) ، وإعادة توزيع الدخل (الحد من عدم المساواة: علاوات الأسرة ، ومساعدة الإسكان) واستقرار النشاط الاقتصادي (تصحيح الاختلالات في الاقتصاد الكلي.

في أوائل الثمانينيات ، ازداد النقد ضد التدخل. وقد وجهت انتقادات مختلفة في هذا الصدد ، ولا سيما انخفاض ربحية المؤسسات العامة ، وعبء الضرائب المفرط ، والاختلالات في الاقتصاد الكلي (التضخم ، وعجز الميزانية) المرتبطة بسياسات التحفيز ، والتكلفة المرتفعة والآثار الضارة الحماية الاجتماعية التي تضخمت "سعة المساعدة". وتتميز هذه الفترة أيضًا بالخصخصة ، والتنظيم ، والتخفيضات الضريبية ، لأنها أدت إلى أطروحات نقدية مرتبطة جزئيًا بتنفيذ سياسات نقدية تهدف إلى مكافحة التضخم. حتى لو كانت هناك فترة من التضخم في مجموعة من البلدان ، ومع ذلك ، من حيث المالية العامة ، أدى ارتفاع أسعار الفائدة التي اتخذتها البنوك المركزية إلى زيادة حادة في الإنفاق العام المخصص لسداد الفوائد على الديون التي تؤثر أيضًا على النشاط الاقتصادي ، مما أدى إلى زيادة الإنفاق العام (إعانات البطالة) وانخفاض الدخل ووجد أنه خلال هذه الفترة اتسع العجز وتزايد الدين نما الجمهور.

ومن المفارقات أنه خلال هذه الفترة تتطور مفاهيم دور الدولة حتى لو كان المرء على دراية بحدود دولة الرفاهية ، ولكن من ناحية أخرى ، هناك أيضًا انحرافات الليبرالية (ارتفاع الأسعار والخدمات العامة المخصخصة. التي لا تنعكس في تخصيص أفضل ، وإهمال خدمات الإصلاح لأنشطة الصيانة للأنشطة العامة السابقة المخصخصة ، وما إلى ذلك. خلال هذه الفترة ، يرتفع الإنفاق الاجتماعي بسبب استمرار ارتفاع البطالة ، وتطور هشاشة وشيخوخة السكان (المعاشات التقاعدية ، الصحة ، إلخ) ومن الصعب معرفة تطورها ، بالإضافة إلى أن الدين العام المتزايد أدى إلى ارتفاع عبء الديون ليواجه الولايات الحاجة إلى الحد من العجز ، وخاصة عندما يتعلق الأمر

بالوفاء بالالتزامات الإقليمية (الانضمام النقدي إلى الاتحاد الأوروبي: تخفيض في عجز يصل إلى 3٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، والديون العامة أقل من 60٪ من الناتج المحلي الإجمالي). من الممكن إدراك مصلحة حكومية للسيطرة على تطور الإنفاق العام أو زيادة الإيرادات الضريبية للسماح بما سمح لبعض الدول بتثبيت حصة الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي.

الخلاصة

في نهاية المطاف ، أدى امتداد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية إلى تغييرات عميقة في المالية العامة (توسيع سلطات الميزانية لمختلف قطاعات الإدارة العامة ، وتحويل الإنفاق العام ، وعبء ثقيل فرض رسوم إجبارية وأخيرًا قيد على عجز التمويل العام الذي أصبح قويًا بشكل خاص في بعض البلدان.